

موجز للجهات المانحة | فلسطين | تشرين ثاني/نوفمبر 2026

ما زلنا هنا

كيف تواصل المؤسسات الفلسطينية التي تقودها نساء دعم مجتمعاتها – وما الذي يجب أن يتغيّر

رغم الحرب والاحتلال والتخفيضات الحادة في المساعدات، ما زالت المؤسسات الفلسطينية التي تقودها نساء حاضرة – وغالبًا ما تكون أول جهة تلجأ إليها النساء والفتيات. يستند هذا الموجز إلى مقابلات أُجريت في آب/أغسطس 2026 مع تسع مؤسسات شريكة لمنظمة كير تقودها نساء، في مناطق تمتد من مدينة غزة إلى جنين ونابلس والخليل وبيت لحم.[1] كما يستند إلى مسح أجرته منظمة كير شمل 125 مؤسسة من المؤسسات التي تقودها نساء ومؤسسات حقوق المرأة في أنحاء فلسطين.[2]

ما الذي ينبغي أن تغيّره الجهات المانحة ومنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية غير الحكومية

1 تمويل المؤسسات التي تقودها نساء بوصفها شريكًا متكافئًا، لا جهة منفِذة على المدى القصير

"نحتاج إلى تمويل أساسي... لندعم أنفسنا ونعزز قدراتنا ونحافظ على كوادرنا." – **طاقم شؤون المرأة**

- تقديم تمويل مباشر وأكثر قابلية للتنبؤ ومتعدد السنوات ومرن، يغطي التكاليف الأساسية وغير المباشرة، بما فيها تكاليف واجب الرعاية.
- نشر أهداف التمويل المباشر الذي يصل إلى المؤسسات الفلسطينية التي تقودها نساء ومؤسسات حقوق المرأة، مقسمة حسب نوع المؤسسة.
- إعطاء الأولوية للمؤسسات الأصغر حجمًا والأقل موارد، ومواءمة حجم المنح ومتطلباتها بما يتناسب مع قدراتها.
- تمويل المشاريع والبرامج الجارية لهذه المؤسسات – مثل تقديم المساعدة القانونية والتمكين الاقتصادي والمناصرة والتعليم – إلى جانب الاستجابة الطارئة.

2 جعل الإجراءات متناسبة ومراعية للسياق وقابلة للتطبيق

"على الجهات المانحة... أن تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضع في غزة... وأن تخفف من متطلباتها وإجراءاتها." – **مركز شؤون المرأة**

- تبسيط وتوحيد إجراءات العناية الواجبة وطلبات التمويل وتسجيل الموردين وإعداد التقارير.
- المحافظة على مرونة الجهات المانحة على امتداد سلسلة التمويل وعبر كل جهة وسيطة.
- تكييف الإجراءات الخاصة بانتخابات الهيئات الإدارية والتسجيل والموافقات المطلوبة عندما تجعل عمليات النزوح أو تدهور الوضع الأمني من الامتثال أمراً مستحيلًا.
- المطالبة بإبقاء القنوات المصرفية والمالية التي تخدم المجتمع المدني الفلسطيني متاحة، والتأكد من ألا تشكّل إجراءات الفحص والامتثال عوائق غير متناسبة أمام وصول المؤسسات التي تقودها نساء إلى الأموال وتحويلها.
- الدعوة إلى حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، ودعم التحقيقات المستقلة والمساءلة عن الانتهاكات.

3 التحول من التعاقد الفرعي إلى تقاسم السلطة والمخاطر والمسؤوليات

"يجب أن يترجَم التوطين إلى تقاسم حقيقي للسلطة والتأثير." – **جمعية الخريجات الجامعيات**

- إشراك المؤسسات التي تقودها نساء منذ البداية في وضع الأولويات والبرامج والموازنات والمؤشرات والتعديلات المتعلقة بالتنفيذ.
- اضطلاع الجهات الوسيطة الدولية بأدوار المُمكِّنين والمناصرين والشركاء في تقاسم المخاطر، وذلك في الحالات التي تكون فيها المؤسسات المحلية قادرة على القيام بهذه المهام.
- الاتفاق بشفافية على كيفية تقاسم مخاطر الامتثال والحماية والظهور والأمن وإعداد التقارير.
- إبراز خبرات المؤسسات التي تقودها نساء وإنجازاتها ونسبها إليها في المواد الإعلامية وجمع التبرعات والمناصرة.

4 تحويل المشاركة إلى تأثير

"هناك فرق بين أن تكون المؤسسة حاضرة في مساحات التنسيق وبين أن يكون لها تأثير فعلي في القرارات المتخذة." – **جمعية مدرسة الأمهات**

- تخصيص أدوار القيادة والرئاسة المشتركة والحوكمة للمؤسسات الفلسطينية التي تقودها نساء ضمن المجموعات القطاعية والصناديق المشتركة والهيئات الاستشارية، بما في ذلك حقوق التصويت والسلطة على قرارات تخصيص التمويل.
- جعل الترجمة الفورية إلى اللغة العربية متاحة دائماً في الاجتماعات التنسيقية.
- استحداث آليات شفافة للتغذية الراجعة تُوضّح الكيفية التي تُسهم بها بيانات المؤسسات التي تقودها نساء وتوصياتها في اتخاذ القرارات.

[1] يلخّص هذا الموجز ورقة مناصرة مشتركة أعدّتها كير وهذه المؤسسات التسع وهي منتدى سيدات الأعمال، وجمعية مدرسة الأمهات، وجمعية كي لا ننسى، ومركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة، وجمعية الخريجات الجامعيات، ومؤسسة المرأة والإعلام والتنمية (تام)، ومركز شؤون المرأة، وطاقم شؤون المرأة، وجمعية زاخر. وجميع هذه المؤسسات متوسطة الحجم باستثناء مركز شؤون المرأة الذي يُعدّ مؤسسة كبيرة.

[2] كير فلسطين (2026)، مسح المؤسسات التي تقودها نساء ومؤسسات حقوق المرأة في فلسطين: التقرير النهائي (غير منشور)؛ كير كندا وكير القوقاز (2026)، الأثر المزدوج لتقليص المساعدات والقوانين القمعية على المؤسسات التي تقودها نساء ومؤسسات حقوق المرأة في دول الجنوب العالمي. شمل المسح 125 مؤسسة من هذه المؤسسات في الضفة الغربية والقدس وغزة (تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر 2025)؛ وشمل البحث العالمي 70 من مؤسسات حقوق المرأة والمؤسسات التي تقودها نساء والمؤسسات النسوية في ثماني دول، من بينها 11 مؤسسة فلسطينية (آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر 2025).

ما المبررات التي تستدعي هذه التغييرات؟

تعمل المؤسسات التي تقودها نساء على التكيف باستمرار لضمان استمرار العمل، لكنها تفعل ذلك ضمن ترتيبات تمويل ووصول وشراكة ما زالت تحدّ من قدرتها على استدامة الخدمات والتأثير في الاستجابة.

1 انعدام الأمن والقيود على الحركة تحدّد ما إذا كانت الخدمات فاعلة ومستدامة

في غزة، تؤدّي الهجمات وتغيّر المناطق العسكرية ودمار البنية التحتية وغياب المواقع الآمنة إلى تعريض الموظفين، ومعظمهم من النساء، والمجتمعات المحلية لخطر مستمر. وفي الضفة الغربية، تؤدّي العمليات العسكرية وعنف المستوطنين والاعتقالات وإغلاق الطرق وأكثر من 1000 بوابة عسكرية ونقطة تفتيش إلى تقييد الحركة وعزل المجتمعات.

"أضطر إلى سلوك طرق التفافية شديدة الخطورة... وحتى لو وصلت، فأحيانًا لا أستطيع العودة إلى البيت." – **جمعية مدرسة الأمهات**

2 العمل على حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين يفاقم المخاطر الأمنية

إضافةً إلى المخاطر الأمنية ومخاطر السلامة الناجمة عن الحرب والاحتلال، تواجه المؤسسات التي تقودها نساء وطواقمها تهديدات تنبع تحديدًا من عملها مع النساء والفتيات. فعلى سبيل المثال، اضطر مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة إلى إغلاق مكتبه في الخليل لعدة أيام بعد تلقيه تهديدات من جماعة دينية محلية، حددتها المؤسسة بأنها حزب التحرير، حيث استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي لاتهامها بمعاداة الدين والثقافة.

"...يتعرّض كثير من محامينا للتهديد من أزواج النساء اللواتي نقوم بدعمهن." – **مركز شؤون المرأة**

3 يتحمّل الموظفون والمتطوعون تبعات الحرب والعنف مرتين

يعيش العاملون والمتطوعون – وكثير منهم أمهات – تجارب النزوح وفقدان الأحبة وانعدام الأمان والضغوط الاقتصادية، في الوقت الذي يقدمون فيه الدعم لنساء وفتيات يواجهن صدمات وضائقة نفسية عميقة. ومع ذلك، لم تصف سوى مؤسسة واحدة من المؤسسات التي تقودها نساء وجود نظام منظم ومزوّد بالموارد لدعم الموظفين؛ فقلّما يتوافر التمويل للدعم النفسي والاجتماعي للموظفين، وللسلامة والأمن.

"الطاقم نفسه يعاني نوعا من الاحتراق الوظيفي والصعوبات النفسية والمخاوف والقلق، لأن معظمهن أمهات ولديهن أطفال، لكنهن يتنقلن من مكان إلى آخر في الضفة الغربية. ورغم أن الوصول إلى هذه المجتمعات خطر عليهن، فإننا نواصل العمل." – **مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة**

4 لا يتم التعامل مع المؤسسات التي تقودها نساء كشركاء متكافئين

أفادت هذه المؤسسات بأنه يجري إشراكها بعد تحديد الأولويات، في حين تحتفظ الجهات الوسيطة بالسيطرة على التمويل وتصميم البرامج. بل إن بعض الجهات المانحة تشترط عناوين مشاريع "إنسانية"، مما يهمّش أجندة هذه المؤسسات النسوية والقائمة على الحقوق. وتتولى بعض الجهات الدولية الآن التنفيذ مباشرة، فتستقطب العاملين من طواقم هذه المؤسسات.

"كثير من المؤسسات الدولية تتعامل مع المؤسسات الأهلية المحلية أو المؤسسات المحلية التي تقودها نساء والمؤسسات القاعدية وغيرها بوصفها جهة منفذة، لا نداً، ولا شريكًا ... لا شريكًا منذ البداية في القيادة المشتركة والإعداد المشترك والشراكة في كل شيء." – **جمعية «كي لا ننسى»**

5 يُعدُّ التمويل قيداً بنيويا

حدّدت المؤسسات التسع جميعها قيود التمويل بوصفها عائقًا رئيسيًا أمام استدامة عملها. ومن أكثر التحديات شيوعًا التي تم ذكرها:

- **تقليص التمويل وسحب المنح:** أدّى نقص التمويل المزمن، الذي فاقمه سحب المنح منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 وتخفيضات التمويل المفاجئة في عام 2025، إلى إضعاف قدرة هذه المؤسسات على مواصلة عملها. وقد اضطرتها فجوات التمويل هذه إلى تقليص عدد العاملين وترك الرواتب غير مدفوعة والاعتماد بدرجة أكبر على متطوعين بلا أجر؛ كما تتنافس هذه المؤسسات على موارد آخذة في التراجع، فيما بينها ومع طيف أوسع من الجهات التي تتجه إلى تنفيذ المشاريع.
- **التمويل قصير الأمد وغياب الدعم الأساسي:** تقوّض المنح التي تمتد عادةً من ثلاثة أشهر إلى اثني عشر شهرًا الاستقرار المؤسسي والتخطيط بعيد المدى واستمرارية الخدمات، وتفرض في الوقت نفسه البحث المتواصل عن التمويل.
- **عدم تكافؤ فرص الوصول إلى التمويل:** وصفت بعض المؤسسات في الضفة الغربية تركّز الموارد لدى المؤسسات الأكبر حجماً، خاصةً تلك التي يقع مقرها في رام الله، فيما يصل قدر أقل منها إلى المؤسسات العاملة في الخطوط الأمامية في الشمال.
- **عدم توافق أولويات الجهات المانحة:** قد تدفع أولويات التمويل هذه المؤسسات إلى الابتعاد عن مجالات خبرتها وتفويضها أو إلى تنفيذ أنشطة لا تتوافق بما يكفي مع الاحتياجات الفورية للمجتمعات.
- **شروط التمويل التقييدية:** ترفض عدة مؤسسات التوقيع على بنود «مكافحة الإرهاب» وشروط التدقيق السياسي، ما يحرمها من مصادر تمويل رئيسية.
- **المتطلبات الإدارية غير المتناسبة:** غالباً ما يتم تطبيق متطلبات العناية الواجبة والتسجيل والتوثيق والفحص الشاملة بغض النظر عن حجم المنحة، مما يضع ضغطًا خاصًا على المؤسسات الأصغر.

تتوفر النتائج والتوصيات الكاملة في ورقة المناصرة المشتركة بين كير والمؤسسات الفلسطينية التي تقودها نساء، **ما زلنا هنا: كيف تواصل المؤسسات الفلسطينية التي تقودها نساء دعم مجتمعاتها – وما الذي يجب أن يتغيّر.**